

يشرح الخبير الاقتصادي الإسرائيلي شير هيفر، الذي يدرس الجوانب الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، كيف أن تعبئة الحرب على غزة دعمت اقتصاداً "زومبياً" يبدو أنه يعمل، ولكنه يفتقر إلى أي آفاق مستقبلية.

أجرى الكاتب بـ"موقع +972" الإسرائيلي أموس بربسون مقابلة مطولة مع شيفر، الذي يشغل منصب مدير "تحالف العدالة بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، تناولت عديداً من جوانب الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي ما يلي عرض لأهم ما قاله شيفر عن تردي الوضع الاقتصادي في إسرائيل:

تسبيت الحرب على غزة في خدمات اقتصادية وأزمات مرتبطة بها، فقد هجر جراءها عشرات الآلاف من الأسر من المناطق الدودودية مع غزة وبنان، وأصابت الصواريخ والقذائف المباشرة تلك المناطق بأضرار، مما أثر على الإنتاجية.

تم تجنيد نحو 300 ألف جندي احتياط لفترات طويلة، مما أدى إلى نقص كبير في القوى العاملة، وفقدت عديداً من أيام التدريب التي كانت مستثمرة في هؤلاء العمال.

الطبقة المتوسطة المتعلمة في إسرائيل بدأت تفكك في الهجرة، وقد هاجرت بالفعل عديد من الأسر والمواهب المتعلمة لاستحالة تربية أطفالهم هناك.

من مظاهر ومؤشرات الأزمة الاقتصادية في إسرائيل أن كثيراً من المواطنين نقلوا مدخراهم إلى الخارج، خوفاً من التضخم وانخفاض قيمة العملة، وانخفاض تصنيف الأئمان الإسرائيلي وزيادة مخاطر الاستثمار

تم تمويل الإيرادات لتمويل الحرب، الأمر الذي أدى إلى تدهور جودة الخدمات العامة والتعليم العالي، واقترن إسرائيل من الواقع في فخ الديون.

أصبحت سمعة إسرائيل دولياً سامة، وتواجه مستوى غير مسبوق من المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.

الاقتصاد الزومبي: وصف شيفر الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد الزومبي، قائلاً إنه وصفه بذلك، لأنه اقتصاد يدرك، ولكنه غير واعٍ بحالة أزمته الخاصة أو نهايته الوشيكة

الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق العسكري الضخم والائتمان الأجنبي بدون خطة مستدامة للمستقبل.

مررت الحكومة ميزانية لا تعكس الواقع الفعلي للنفقات، مما أدى إلى انفلات الديون عن السيطرة.

الصفقات الكبيرة في قطاع التكنولوجيا تعطي انتساباً زائفاً بقوة الاقتصاد، لكن ما يحدث هو أن العاملين في قطاع التكنولوجيا يمتلكون أسمها ويعيونها لشركات أجنبية وينقلون الأموال إلى الخارج؛ الابتكارات التكنولوجية والاستثمارات في هذا القطاع تراجعاً كبيراً

كيف رد شيفر على ازدهار سوق الأسهم واستقرار الشيكل؟

وفي تفسيره لازدهار سوق الأسهم واستقرار سعر الشيكل، قال شيفر إن زيادة رواتب جنود الاحتياط كان لها تأثير كبير على سوق الأسهم واستقرار الشيكل، فهؤلاء الجنود يستثمرون أموالهم في الأسهم في الأصل لعدم قدرتهم على إنفاقها في غزة، فهم يحاولون حماية مدخراهم بالاستثمار في سوق الأسهم المتضاعد، مما يساهم في الفقاعة الاقتصادية.

كان البنك المركزي الإسرائيلي يدير الأزمة ببيع كميات كبيرة من الدولارات لاعطاء انتساباً بأن كل شيء تحت السيطرة، لكنه لا يعده كونه تلاعباً في السوق.

تدهور الوضع المعيشي وارتفاع معدل الفقر أثرت تكالفة الحرب تأثيراً كبيراً على غالبية الأسر، مما ساهم في ازدياد ديونها، وإن تقرير "لات" - وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية تصدر تقريراً سنوياً يتناول مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي والتفاوت الاجتماعي وغيرها من القضايا التي تواجه الفئات الهشة في إسرائيل - أشار إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ارتفعت بنسبة كبيرة، وأصبحت كثيرة من الأسر الإسرائيلية تعيش في ضيق وديون تتزايد عليها خلال الحرب.

عندما تعلن وزارة المالية عن التكاليف الحقيقة للحرب مقارنة بالتزامها في ميزانية 2025، من المتوقع أن يدفع ذلك بالمستثمرين والمؤسسات الدولية إلى فقدان الثقة